

عولمة التعليم الجامعي في البلدان العربية

دكتور/ عيسى بن حسن الأنصاري

مدير جامعة الأمير محمد بن فهد

الدمام - المملكة العربية السعودية

ialansari@yahoo.com

ملخص الدراسة:

أن من أهم عناصر التنمية هو العنصر البشري والذي ينبغي أن يكون عنصراً فعالاً متعلماً تعليماً عصرياً ومتمكناً من التعامل مع المتغيرات المتسارعة وإرهاصات العولمة. ولكي تصل الدول العربية إلى متعلمين بهذه النوعية لا بد من وجود نظام تعليمي عالٍ يضمن جودة الخريج كونه المنتج النهائي من العملية التعليمية.

وتدل الدراسات العلمية والمؤشرات الإحصائية على انخفاض مستوى الخريج الجامعي في البلدان العربية سواءً من حيث إستيفاءه لمتطلبات الوظيفة في سوق العمل أو المتطلبات الوظيفية في عصر العولمة من خلال إكتسابه للقدرات الذاتية والتي تمكنه من اللحاق بركب التطور ومتغيرات العصر الحديث.

ونظراً لأهمية ذلك كان لا بد لجامعات البلدان العربية أن تعمل على تطوير أدائها بصورة مستمرة وكذلك برامجها ومناهجها واستراتيجيات تنفيذها، وإيجاد ترابط قوي بين مخرجاتها وسوق العمل العربي ومتطلبات سوق العمل في عصر العولمة. وتظل مسألة إعداد الكوادر البشرية هي إحدى الأهداف الرئيسية للجامعة بجانب تطوير البحث العلمي وخدمة المجتمع. إلا أن إعداد الكوادر البشرية هي من أهم تلك الأهداف إذ تسخر الجامعات كافة إمكانياتها وتجهيزاتها المادية والبشرية والمباني والنظم الإدارية من أجل ذلك لتلبية حاجة المجتمع.

وفي هذا السياق تهدف هذه الدراسة لتقف بالتحليل على أهداف الجامعات في بلدان العربية من منظور إعداد الكوادر البشرية. كما تكشف عن الواقع الراهن لهذه الجامعات وتبرز التحديات التي تواجه إعداد الخريجين في ظل المتغيرات المتسارعة. كما

ستكشف الدراسة عن الاتجاهات الحديثة في أعداد الكوادر البشرية في ظل عصر العولمة لتظهر بذلك الفجوة بين الواقع والاتجاهات لتكون مساهمة هذه الدراسة سد هذه الفجوة من خلال طرح رؤية مستقبلية لتطوير إعداد الكوادر البشرية في جامعات البلدان العربية.

وتقتصر حدود هذه الدراسة على الجامعات الحكومية في البلدان العربية. ولتحقيق أهدافها تم توظيف المنهج الاستنباطي والذي يقوم على جمع وتحليل وتفسير واستنباط النتائج منها وهذا المنهج لا يقل أهمية عن مناهج البحث الأخرى. ولقد أظهرت الدراسة بأن هناك فجوة بين واقع التعليم الجامعي في البلدان العربية من منظور إعداد الكوادر البشرية وبين الاتجاهات الحديثة إذ عملت على تجسير هذه الفجوة من خلال طرح تصور مستقبلي لإعداد الكوادر البشرية في جامعات البلدان العربية.

١- مقدمة

يشهد التعليم الجامعي في ظل المتغيرات المتسارعة في عصر العولمة أهمية خاصة لدى الدول النامية والساعية للتنمية كونه العصب الرئيسي لتحقيق معدلات النمو المرتفعة في ظل الانفجار السكاني الذي تشهده هذه الدول. ومن أهم عناصر التنمية هو العنصر البشري والذي ينبغي أن يكون عنصراً فعالاً متعلماً تعليماً عصرياً ومتمكناً من التعامل مع المتغيرات المتسارعة وإرهاصات العولمة. ولكي تصل هذه الدول إلى هكذا متعلمين لابد من وجود نظام تعليمي عال يضمن جودة الخريجين كونه المنتج النهائي من العملية التعليمية.

وتظل مسألة إعداد الكوادر البشرية هي أحد الأهداف الرئيسية للجامعة بجانب تطوير البحث العلمي وخدمة المجتمع، إلا أن إعداد الكوادر البشرية تعتبر من أهم تلك الأهداف إذ تسخر لها الجامعات كافة أمكاناتها وتجهيزاتها المادية والبشرية والمباني والنظم الإدارية من أجل إعداد الأطر البشرية لقطاعات العمل المختلفة وفي التخصصات المختلفة التي يحتاجها السوق (رزيق ١٩٩٢ م ؛ زيتون ١٩٩٥ م). وعلى ضوء

المستجدات المتسارعة التي يشهدها العالم والتي بالطبع تأثر بها العالم العربي بشكل كبير قاد العديد من المهتمين بالتعليم العالي على التركيز على جودة مخرجات التعليم الجامعي حتى تلبي متطلبات هذه المتغيرات في توفير كوادر متمكنة في تخصصاتها وقادرة على ملاحقة كل جديد.

ولكن نبرز المشكلة الرئيسية في أن الواقع الراهن لمعظم الجامعات في البلدان العربية تشير إلى أن التعليم الجامعي في هذه البلدان يتميز بأنه أحادي التوجه حيث يقوم على إستراتيجية النمو الكمي وهي إستراتيجية جاءت على حساب جودة الخريجين (رزيق ١٩٩٨ م ؛ جعيتي ١٩٩٨ م). ويتعارض ذلك مع التوجهات العالمية في التعليم العالي. وأشارت البحوث السابقة أنه بالإمكان الحصول على نتائج أفضل بكثير إذا أعدنا النظر بالفلسفة التربوية للتعليم الجامعي واعتبرنا الطالب هو المحور الرئيسي في العملية التعليمية وأنه ليس مجرد متلق للمعارف بل عنصر فعال ومساهم في إستنباطها وله الحق في إختيار نمط التعليم المناسب والذي يترتب عليه درجة أفضل من النجاح في عملية التعليم (عاكف ٢٠٠١ م) .

لذا فإن متغيرات الحاضر والمستقبل تفرض إحتياجاتها على وظيفة التعليم الجامعي في إعداد الكوادر البشرية والتي سنواجه بها الانفجار السكاني والأعداد المتزايدة وثورة تقنية المعلومات والالكترونيات والتحديات التي تواجه التعليم الجامعي في عالم متغير. كل ذلك يوجب علينا التأمل وإعادة النظر في تطوير مفهوم أعداد الكوادر البشرية كأحد وظائف الجامعة مستهدفين بذلك مستقبل أفضل لخريجي جامعاتنا في البلدان العربية.

تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة أجزاء رئيسية. الجزء الأول سيتناول أهداف الجامعات مع التركيز على الهدف الأهم وهو إعداد الكوادر البشرية وتبريرات أهميته من ناحية علمية. الجزء الثاني عن واقع التعليم الجامعي في البلدان العربية من منظور إعداد الكوادر البشرية. الجزء الثالث يكشف عن الإتجاهات الحديثة في إعداد الكوادر

البشرية. الجزء الرابع أظهار الفجوة بين الواقع والاتجاهات وطرح التصور المستقبلي لعولمة التعليم الجامعي في البلدان العربية من منظور إعداد الكوادر البشرية.

٢- أهداف الدراسة

الدراسة الحالية هي محاولة جادة للوصول بخريجي الجامعات في البلدان العربية لمواجهة متغيرات الحاضر والمستقبل و تهدف إلى ما يلي ..

١. إبراز أهداف الجامعات في البلدان العربية مع التركيز على إعداد الكوادر البشرية كأهم هذه الأهداف.

٢. الكشف عن واقع التعليم الجامعي في البلدان العربية من منظور إعداد الكوادر البشرية.

٣. الكشف عن الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي من منظور إعداد الكوادر البشرية.

٤. إبراز الفجوة بين الواقع والاتجاهات.

٥. تجسير هذه الفجوة من خلال طرح تصور مستقبلي لأعداد خريجي الجامعات في البلدان العربية لمواجهة متغيرات الحاضر والمستقبل.

٣- منهج الدراسة

ولتحقيق هذه الأهداف سيعتمد الباحث على المنهج الإستنباطي والذي يقوم على جمع المعلومات وتنظيمها وتحليلها وتفسيرها وإستنتاج النتائج منها. فقد أكد أحد المهتمين بمنهج البحث وطرقه أن جمع الحقائق وحده لا يكفي فبدون الإستنباط تكون معظم معالجتنا للحقائق غير مثمرة (ديول ١٩٧٧) ولا يقل هذا المنهج أهمية عن المناهج الأخرى للبحث في مجالات العلوم الإنسانية (Cohen and Manion ١٩٨٩)

٤- مصطلحات الدراسة

مرحلة إعداد الطالب الجامعي preparation stage : هي المرحلة التي يقضيها الطالب في الجامعة ليحصل بعدها على المؤهل العلمي.

التدريب بمفهومه الشامل عبارة عن ثلاثة مراحل :

- المرحلة الأولى : التأهيل المهني : وهي الفترة التي تعقب فترة التخرج وتبنى على إحتياجات مهنة محددة.
- المرحلة الثانية : التأهيل الوظيفي : وهي الفترة التي تعقب فترة التخرج وتبنى على إحتياجات وظيفة محددة لجهة عمل معينة.
- المرحلة الثالثة : التدريب أثناء الخدمة : وهي كافة المناشط الرسمية وغير الرسمية والتي يخضع لها الخريج أثناء فترة عمله من أجل تطوير معارفه وتحسين مهاراته ومواقفه من أجل أداء أفضل.
- Want : الحاجة الفردية للمنشأة أو الفرد.
- Need : هي حاجة المنشأة + حاجات الفرد + حاجات المجتمع.
- القدرات : مجموعة من المعارف والمهارات والمواقف التي يكتسبها الطالب سواء في مرحلة الإعداد أو التدريب.

5- أهداف التعليم الجامعي في البلدان العربية

بعيداً عن الدخول في الاختلافات التي تثار في الأدبيات حول ما المقصود بما تقوم به الجامعة هل هي أهداف أو وظائف أو أغراض. وبالرغم مما أثير في الأدبيات حول هذه المسألة إلا أن الباحث يعتقد بأن الاختلافات تكمن في المصطلحات وتعريفاتها بعيدة عن المساس بجوهر رسالة الجامعة. وينبغي أن نقف على تعريف محدد لأهداف الجامعة حتى تتم المناقشة في هذه الدراسة على ضوء هذا المفهوم. فأهداف الجامعة هي ما ينبغي أن تسعى لتحقيقه من خلال وظائفها للوصول إلى غايتها النهائية وهي تحقيق رسالتها.

وبالرغم من هذه الاختلافات والتداخلات إلا أنه بالإمكان إبراز خصوصية أهداف

كل جامعة من خلال العنصرين التاليين :

١. البيئة التي تعمل بها الجامعة وبالتالي العوامل المؤثرة سواء كانت تلك العوامل اقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية.

٢. درجة تركيز الجامعة على الأهداف سواءً من حيث المستوى أو النوعية وبالتالي الأهمية التي توليها الجامعة لكل هدف (زيتون ١٩٩٥ م).

إذاً بالإمكان القول بأن هناك مرونة في تحقيق أهداف الجامعات و سياساتها حيال تحقيق هذه الأهداف بما يتماشى مع متطلبات المجتمعات المحيطة خاصة إذاً أننا بأن الجامعة من المجتمع وإليه ومن الصعوبة أن تعمل بمعزل عنه. لذلك تكون هناك جامعات تدريسية تتميز بإعداد الكوادر البشرية وأخرى بحثية. ويرتبط هذا التميز بالبيئة المحيطة بالجامعة واحتياجاتها. ونعتقد بأننا في الوطن العربي بحاجة إلى جامعات تعمل على تحقيق الثلاثة أهداف لكن بالتركيز على مسألة إعداد الكوادر البشرية.

على أية حال فإن الجامعات في الغالب تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي على النحو التالي:

١. التدريس بالجامعة من خلال أعداد الكوادر البشرية لقطاعات العمل المختلفة في كافة التخصصات في المهن التي يحتاجها المجتمع وذلك من خلال تزويد الطالب بالمعارف الإنسانية والعملية في مجال التخصص وتنمية التفكير العلمي وإكسابه المهارات الأساسية والمناسبة للتخصص مع تنمية اتجاهاته وميوله الإيجابية.
٢. البحث العلمي من خلال إجراء البحوث النظرية أو التطبيقية ودعمها وتوظيفها.
٣. خدمة المجتمع وتنميته وتمثل في تزويد وتقديم الاستشارات والخدمات التدريسية والتطويرية المختلفة للمجتمع (زيتون ١٩٩٥ م).

وتتفق معظم الأدبيات ذات العلاقة على أن أهداف الجامعات تنحصر في هذه الثلاثة أهداف التي ذكرناها. ولكن المتبع يدرك بأنه منذ إنشاء الجامعات في البلدان العربية ونحن نسمع بأن أهداف الجامعات تنحصر في الثلاثة أهداف التي ذكرناها. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن دائماً هل بالإمكان الخروج عن الإطار التقليدي لأهداف الجامعات في البلدان العربية. يقول البابطين (١٩٩٨) في الدراسة التي قدمت إلى ندوة التعليم العالي في المملكة: رؤى مستقبلية تحت عنوان " أسس تقويم البرامج الأكاديمية في التعليم العالي " بأنه لتحقيق وظيفة الجامعة تجاه المجتمع بصورة أفضل ينبغي على الجامعات أن

تعيد النظر في برامجها الدراسية وكذلك هياكلها وأن تواكب المتغيرات الحديثة بما لا يتعارض مع قيم مجتمعاتها.

وتشير بعض الدراسات بأن الجامعات تعمل على تحقيق أهدافها المرسومة دون الرضوخ للمستجدات والمعطيات الجديدة على الساحة. ويتجلى ذلك من خلال ما تقدمه الجامعات لمجتمعاتها تجاه ما يعترضها من معوقات. إذاً بإمكان هذه الجامعات أن تخرج عن إطارها التقليدي فأما أن تضيف أهدافاً إلى أهدافها وأن تغير سياساتها فسي تحقيق أهدافها الخاصة، خاصة إن علمنا بأن كل ما تقدمه الجامعات حالياً هو في إطار أهدافها التقليدية التي تفتقر إلى التطور والتجديد لتلبية حاجات ومتغيرات المجتمع.

أن موضوع الجزء الحالي من هذه الدراسة هو الكشف عن أهداف الجامعات في البلدان العربية بهدف الوصول إلى ماهية هذه الأهداف والوظائف أو السياسات التي تتبعها الجامعات لتحقيق أهدافها. وإن كان الباحث يرى إن الدراسات في هذا المجال قليلة جداً وأن الموضوع بحاجة إلى مزيد من الدراسات، ولكن ذلك لا ينفي القول بأن معظم الجامعات في البلدان العربية تقف عاجزة عن تحقيق أهدافها من خلال سياساتها المتبعة بالوقت الراهن وفشلها في ملاحقة التطورات المتسارعة التي يشهدها عالمنا المعاصر والذي انعكس على الوظيفة الرئيسية للجامعة - أعداد الكوادر البشرية - حيث التدني في مستويات مخرجات معظم الجامعات لعدة أسباب، من أهمها ضعف المناهج الدراسية وأساليب تنفيذها الأمر الذي أوجد فجوة كبيرة بين مخرجات الجامعات في البلدان العربية وحاجة أسواق العمل. لذلك سيتم التركيز من خلال الدراسة الحالية على الهدف الأول للجامعات في البلدان العربية وهو إعداد الكوادر البشرية كون الجامعات تسخر كافة إمكانياتها وتجهيزاتها لتحقيق هذا الهدف (مرسي ١٩٩٢م؛ زيتون ١٩٩٥) خاصة في زمننا اتسعت فيه أهداف هذه الجامعات لتشتمل على :

١. إعداد القادة في مجال التفكير والقادرين على دراسة مجتمعنا العربي في سبيل تحقيق أهداف المجتمع.

٢. إعداد الأخصائيين في المجالات المختلفة للإنتاج والخدمات وتزويدهم بالقدره على تحمل مسؤولياتهم تجاه تطوير مجتمعاتهم.

٣. تكوين الكفاءات العلمية في مجالات البحث العلمي والتي ممكن ان تكون مدارس عالمية ناجحة لتبني البحوث التي تعمق الفهم بمشاكل المجتمع وتحدياته (مطاوع ١٩٨٢م). وتتركز وظيفة الجامعة في كيفية نشر المعرفة وتطويرها وتطبيقها وتوظيفها. وحتى تتكامل وظائف الجامعة لا بد من نقل المؤامة بين زوايا الأهداف الثلاث . لذا جاءت أهمية وظيفة التعليم لتكون ذراعاً تنفيذياً لإيجاد المعرفة وإثرائها (ابو مغلي وآخرون ١٩٩٧م). والجزء التالي سيحدد ما إذا كانت الجامعات في البلدان العربية تقوم بدورها في إعداد الكوادر البشرية.

٦- واقع التعليم الجامعي في البلدان العربية: الخريجون

في الجزء السابق كنا قد تحدثنا عن أهداف الجامعات في البلدان العربية من اجل الكشف عن ما هية هذه الأهداف. وذكرنا بأن الباحث سيركز على الهدف الأول والأهم وهو إعداد الكوادر البشرية كونه الهدف التي تسعى الجامعة لتحقيقه من خلال توفير كافة الإمكانيات والتجهيزات. وسنستعرض في هذا الجزء واقع جامعات البلدان العربية حتى نتعرف على حقيقة هذا الواقع ومن ثم نعرضه على الإتجاهات العالمية الحديثة لنقف على الفجوة بين الواقع والاتجاهات ومحاولة تجسيرها من خلال طرح رؤية جديدة للتعليم الجامعي في البلدان العربية نستطيع من خلالها أن نواجه تحديات عصر العولمة.

وفي خضم المستجدات والمتغيرات المتسارعة على الساحة العالمية والتي تأثر بها العالم العربي بشكل كبير قاد العديد من المهتمين بالتعليم العالي بالتركيز على الإعتماد على الطالب وجودة مخرجات التعليم الجامعي حتى يلبي حاجات هذه المتغيرات. ويتبلور هذا الإهتمام من خلال نقل المعرفة عن طريق التدريس ونقدها بالقدرات التحليلية في ضوء النظريات الحديثة وفلسفة المجتمع وتسخير نتائج البحوث في إعداد المقررات

الدراسية وتنمية شخصية الطالب تنمية متكاملة شاملة للجوانب الفكرية والإجتماعية وإيجاد متخصصين في مجالات لسد حاجة المجتمع. كما أن على الجامعات إعداد الكوادر البشرية على التخصصات المستقبلية التي تفرضها تطورات العلم واحتياجات المستقبل (بدران والدهشان ٢٠٠٠م) والسؤال الذي سيحاول هذا الجزء الإجابة عليه هل نجحت جامعات البلدان العربية في ذلك ؟

إن الإتجاهات التعليمية السائدة في بعض جامعات البلدان العربية هو إتجاه تسلطي أحادي الأسلوب في تقديم المعرفة للطلاب مع تنظيم محدد لاستيعابها وربطها بالتمارين العملية اللازمة لها. أنها تلك التربية التي تؤمن بالرأي الواحد وتقوم على تخزين المعلومات في رؤوس الطلاب كمستقبليين لأساتذتهم والتي ينهلونها من الكتب لتكون النتيجة خلق جيل من الحفظة أحادي الرؤية ومن الذين ينكرون الآخر مما يترتب عليه قتل ملكات التفكير الإبداعي والنقدي (شحاته ٢٠٠١ ؛ نجار ١٩٩٨ م ؛ الرميحي ١٩٨٦).

ويكاد يكون هناك إجماع في الرأي على أن السمات السائدة في أنظمة التعليم العالي في البلدان العربية متشابهة إلى حد كبير في مختلف الأقطار وتمثل أساسا في انخفاض مستوى التعليم وانخفاض مستوى الخريجين لدرجة أصبح التعليم الجامعي في الوطن العربي قادراً على منح الشهادات الجامعية وتزويد أجهزة الدولة بالموظفين بعيداً عن الإبداع والإبتكار وأحداث نقلة نوعية للمجتمعات العربية إلا بقدر محدود (بدران ١٩٩٧ ؛ الأنصاري ١٤١٩هـ) . ولعل من احد أسباب هذه السمة هو تغليب مفهوم التدريس في الجامعات على مفهوم التعلم حيث أصبح التدريس الوعاء الرئيسي الذي ينهل منه الطالب معلوماته ومعارفه دون توفر الوقت أو امکانات اللازمة لإيجاد مصادر تعلم على الأقل في محيط الجامعة. ومثل ذلك قد يحرم الطالب من مصادر تعلم أخرى سواء عن طريق توظيف التقنية الحديثة أو الإستعانة بطرائق التدريس الحديثة والتي تتيح جواً مفعماً بالتعلم التفاعلي سواء بين الطالب وقرائه أو أساتذته.

ولا تزال أغلب الجامعات في البلدان العربية تجري وراء الأسلوب التقليدي في التعليم الجامعي حتى أصبحت الجامعات وكأنها مدرسة ثانوية إذ على الطالب ان يختار كلية أو قسم أو تخصص عند دخول الجامعة ليصطدم هؤلاء الطلبة بغياب عمليات التوجيه والإرشاد الأكاديمي باختيار التخصص المناسب لميولهم إضافة إلى غياب ذلك في المرحلة الثانوية في الوقت الذي تسعى فيه العديد من الدول الأخرى في تغيير هذا النمط من خلال تزويد الطالب بتقييم كاف يؤهله لإجتياز التخصص في الجامعة وذلك من خلال المرحلة الثانوية أو إخضاعهم لبرامج تحضيرية كما يحدث في بعض الجامعات. كما أن الشرط الرئيسي للقبول هو الاختبار النهائي للثانوية العامة إذ يتم أخذ النتيجة النهائية دون النظر إلى سجلات تقارير الطالب أثناء دراسته بالمرحلة الثانوية أو حتى النظر إلى التقارير التي تكتبها المدرسة عن الطالب أثناء حياته الدراسية في المدرسة. كما يجب على الطالب ان يجتاز اختبار التحصيل والقدرات وعلى أساسها تتم المفاضلة بين الطلاب (الصاوي والبستان ١٩٩٩) لذلك تكون النتيجة عجز في نظم التعليم إذ أنها تخرج شباباً من نموذج يقضي حياته في حفظ المعلومات من خلال تحويل قاعات البحث في الجامعات إلى مجرد أماكن للأملأ مما ساعد على محو الأمية الأبجدية وبقاء الأمية الفكرية. ويؤيد شحاته (٢٠٠١) ذلك عندما يقول ان التعليم الجامعي ينصرف إلى تركيز الجهود على ما يكسبه الطالب من حقائق وقوانين ومبادئ ونظريات في حين انه يهمل تكوين الميول والإتجاهات والتفكير العلمي والقيم العالمية كما انه يقف في جانب المعرفة عند مستوى التذكر والفهم ولا يتعدى ذلك إلى مستوى التأويل والتقويم (بدران ١٩٩٧، شحاته ٢٠٠١). فطلاب الجامعة لا يستخدم ما يكسبه من قوانين في مواقف محددة ولا يمتلك القدرة على تحليل المعارف وإستنباط النتائج منها. ثم انه يفتقر إلى القدرة على الربط بين عناصر المعرفة لتكوين الجديد ، إضافة إلى انه يفتقر إلى المهارة اللازمة لتوظيف ما يكتسبه من معارف ومهارات لتحقيق أهداف محددة.

إن تشكيل طلاب الجامعات من خلال المعرفة في مستوياتها المتدنية والقائمة على حشو الأذهان بكم كبير من أجزاء المعرفة يكشف عن قناعة القائمين على التعليم

الجامعي. كما أن حشد المعلومات يؤدي تلقائياً إلى فهمها وتأويلها والقدرة على استخدامها في مواقفها وهو اعتقاد تعارضه الممارسات في كثير من المواقف. ناهيك عن أن الطالب مستقبل سلبي لهذه المعارف المتدنية ولا يشارك مشاركة إيجابية في عملية تعلمه ولا يرتبط أساساً بعملية وجدانية تعليمية ولا تتم استثارة دوافعه لكي يتعلم ولا يعلن مسبقاً من أهداف التعليم والخطوة المسبقة للوصول إلى هذه الأهداف. والطالب في الجامعة لا يشاهد المهارات التي يتعلمها أو أنها تطبق أمامه لكي يتقن أدائها أو من يساعده على ذلك إذ يتعلم وكأنه يغمض العين فهو لا يتعلم مسبقاً ولا يعطى الفرصة للتدريب (شحاته ٢٠٠٠؛ جعيتي ١٩٩٨).

وبالطبع فإن ذلك يعود إلى النظام المتبع في تصميم المناهج الدراسية في جامعات البلدان العربية والذي فسرهما جعيتي (١٩٩٨) على أن حالة المناهج في أغلب الجامعات تشكو من نقائص كثيرة من أهمها..

- أن المناهج غير ديناميكية في ارتباطها بمطالب التغيير في البيئات الاجتماعية المختلفة وحاجاتها التعليمية والتركيز على النواحي المهنية أكثر من اهتمامها للفعالية الذاتية للمتعلمين ومازالت تهتم المناهج بالحفظ دون الإهتمام بالميول الذهنية.

- الإهتمام والتركيز على المواد الأدبية والثقافية أكثر من التأكيد على المواد العلمية.

- ضعف الربط بين الجانب النظري والعلمي.

- وجود فجوة بين الأهداف التربوية والمناهج.

- عدم مواكبة المناهج لتطور العلوم التكنولوجية.

ومن المشكلات التي تواجه عمليات إعداد المناهج الدراسية في بعض جامعات البلدان العربية هي الكشف عن متطلبات سوق العمل. إذ يلاحظ كثرة تردد عبارة أعداد المناهج وفق احتياجات سوق العمل دون إدراك كامل لمعنى هذا المصطلح. بل ويعتقد البعض بأن بناء مناهج الجامعات على احتياجات السوق وكأن المجتمعات ومنها العالمية ليس لها احتياجات أو كأن خريج الجامعة في البلدان العربية لن يعمل إلا في محيط

دولته. ولقد لاحظ الباحث من خلال ممارساته بأن التركيز عند بناء المناهج على حاجة السوق وهي بالفعل ما يريده السوق ولكن ليس ما يتطلبه. إذ أن هناك فرقاً شاسعاً في دلالة اللفظين فالاحتياج هو ما يريده سوق العمل ليلبي احتياجاته في حين أن المتطلب اشمل. والعلاقة بين الإحتياج want والمتطلب need هو ما توضحه المعادلة التالية:

مايحتاجه سوق العمل(wants)+مايحتاجه المجتمع(needs)+المستجدات

العالمية = متطلبات سوق العمل

ويقودنا هذا إلى الحديث عن المستجدات العالمية ومنها المعارف والمهارات اللازمة للوظيفة في عصر العولمة. ولكن يبدو أن هناك خلط بين المفاهيم عند مخططي ومصممي المناهج إذ غالباً ما يصل إلى مسامعنا بأن بعض المناهج تهدف إلى إكساب الطالب معارف ومهارات متنوعة وكأن المناهج تصمم فقط لإكساب الطالب معارف ومهارات. ويعد ذلك إغفالاً لبناء المواقف الإيجابية لدى الطالب سواءً تجاه التخصص الذي يدرسه أو المهنة التي سيلتحق بها، ليس ذلك فحسب بل تجاه الأصول القيمية لمجتمعه كما تشتمل هذه المواقف على قدرته على اكتساب المعارف والمهارات اللازمة للوظيفة في عصر العولمة.

أن سوق العمل العربي لا يمثل السوق الواعي للعملية التعليمية أو التدريبية إذ أن معظم العاملين فيه يعجزون أحياناً كثيرة عن تحديد إحتياجاتهم التدريبية أو قد يعبرون عن إحتياجات غير دقيقة felt needs مما ينتج عنه بناء المناهج على مثل هذه الإحتياجات. إضافة إلى عدم متابعة السوق للمستجدات على الساحة العالمية والقدرات المطلوبة للوظيفة في عصر العولمة (الانصاري ٢٠٠١).

أن بناء المناهج ينبغي أن يبنى على متطلبات المجتمع والتي تعتبر إحتياجات سوق العمل جزء منها مع ضرورة الأخذ بالإعتبار الإحتياجات العالمية لتحل كل هذه الإحتياجات وصولاً إلى المتطلبات النهائية لبناء المناهج. إن مثل هذه العمليات لا يستطيع سوق العمل العربي القيام بها إنما ينبغي على الجامعات المشاركة في ذلك أن أرادت أن توجد فرص وظيفية أكبر لخريجها (الانصاري ١٩٩٥).

تختلف الأدبيات حول طبيعة القدرات في عصر العولمة إلا أنها تتجه إلى خلق جيل جديد من الخريجين يستطيع التعامل مع العصر الجديد. ومن هذه القدرات ما هو أساسي مثل اللغة الإنجليزية والحاسب الآلي ومهارات الإتصال مع الآخرين سواءً بالتحدث أو الإستماع وقدرات مثل القدرة على حل المسائل والتفكير الإبداعي والنقدي والثقة بالنفس والتخطيط للمستقبل الوظيفي والعمل في إطار الجماعة وأخيراً المهارات المؤثرة على الجهة التي يعمل بها الخريج والتي تضم الهيكلية الإدارية والمشاركة في القيادة (ASTD 1990). ويعتقد الباحث أن عدد قليل جداً من الجامعات الحكومية في البلدان العربية تعمل على تدريس مثل هذه القدرات لطلابها سواءً من خلال المناهج الدراسية أو على صيغة مقررات منفردة. وتكون هذه القدرات عادة في إطار مناهجها الدراسية من خلال السنة التحضيرية والتي قد تمكن الطلاب من الأمام لبعض قدرات الوظيفة المتعلمة (حرب ١٩٩٨ ؛ كاظم ١٩٩٨ ؛ زيتون ١٩٩٥).

وفي إطار وظائف وأهداف معظم الجامعات في البلدان العربية فإن دور الجامعة ينتهي بانهاء مرحلة الأعداد ويغادر الطالب الجامعة للبحث عن وظيفة في سوق العمل ليصطدم باحتياجات الوظيفة التي ستسند اليه من صاحب العمل وتوقعات مؤسسات السوق بجاهزية الخريج للبدء بالوظيفة حال تخرجه. وبالطبع يكون الفشل مصير العديد من الخريجين حيث لا يتمكنوا من ذلك بسبب بسيط وهو أن الجامعة أنهت مسؤولياتها عند الانتهاء من مرحلة الأعداد. ومن هنا خرجت علينا مقولة عدم توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل (الأنصاري ١٤١٩هـ) خاصة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والتي تمثل الشريحة الكبرى من إقتصادات العالم العربي. وفي نفس الوقت لا توجد لديها الأمكانيات التدريبية أو المادية التي تعينها لتأهيل الخريجين مهنيًا ووظيفيًا وطبقاً لإحتياجات الوظائف التي ستسند اليهم ولخلق فرص وظيفية أكبر للخريجين ينبغي أن تأخذ الجامعة دوراً في عمليات التدريب وتجعل منه مكملاً للتعليم.

وبالرغم من أن التدريب يرتبط ارتباطاً مباشراً بالتعليم ويعتبر عنصراً مكملاً لأعداد الكوادر البشرية إذ عملت العديد من الدول على أن يسير التدريب جنباً إلى جنب مع

التعليم لأنهما يمثلان تكاملاً لأعداد الكوادر البشرية. إلا أن معظم الجامعات في البلدان العربية لا تولي اهتماماً بتأهيل خريجها على الوظائف المتاحة بالسوق لعدة أسباب من أهمها ضعف العلاقة بين الخريجين والجامعة من جانب وسوق العمل والجامعة من جانب آخر. وفي المقابل تتجه معظم المؤسسات الكبيرة في سوق العمل في معظم البلدان العربية على إنشاء مراكز تدريبية متخصصة داخل هذه المؤسسات وتستعين عادة بخبرات من خارج هذه الدول لتأهيل الخريجين الجدد مهنيًا ومن ثم إعادة تأهيلهم على متطلبات الوظائف التي ستسند إليهم. ولعلنا نعتبر مثل هذا التوجه ناتج عن خفض مستوى مخرجات بعض الجامعات في البلدان العربية. فلو أخذت الجامعات على عاتقها مسؤولية التأهيل المهني من خلال تحديد الإحتياجات التدريبية لكل مهنة وتصميم البرامج التدريبية تحت مظلة خدمة المجتمع مكملًا لعملية التعليم لتقوم مؤسسات السوق بعمليات التأهيل الوظيفي المتخصصة لأزدادت الوظائف المتاحة للخريجين.

ولقد رأيت العديد من الجامعات بأن التدريب مكملًا للعملية التعليمية ويصب في أهدافها من حيث تأهيل الطالب على المهن المتاحة في السوق بعد تخرجه من الجامعة. بل إن بعض الجامعات اتجهت إلى إنشاء مكاتب للتوظيف تعمل على حصد الفرص الوظيفية لخريجها من خلال تحديد الإحتياجات التدريبية بالمشاركة مع مؤسسات سوق العمل للمهن المتاحة وتصميم البرامج التدريبية وتنفيذها بالشراكة مع مؤسسات سوق العمل. ولقد ساهمت هذه النقلة في وظائف الجامعة إلى تعزيز توظيف الخريجين.

ومن واقع التعليم الجامعي في بعض البلدان العربية هي مسألة الفصل بين التعليم والعمل في برامج دراسية كثيرة إذ يتم إعداد الطالب في قاعات المحاضرات وأمام طاولات المعامل والمختبرات وبين أرفف الكتب مع غياب الإتصال شبه الكامل مع واقع العمل الفعلي. وإن كانت بعض الجامعات تحاول أن توجد بينات عمل داخل أسوارها إلا أن ذلك بالطبع يختلف كماً وكيفاً عن واقع العمل الفعلي (الأنصاري ٢٠٠٠). وقد تسبب ضعف العلاقة بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل إلى حرمان الطالب من عرض معارفه ومهاراته على صاحب العمل المستقبلي كما يفوت عليه الفرصة لتطبيق ما

أكتسبه من معارف على واقع العمل الفعلي إضافة إلى ما يتسببه ذلك في عدم وجود شراكات تعليمية تزيد من حدة الترابط بين الجانبين الأمر الذي يفوت الفرصة لتبادل الخبرات والإستفادة من التغذية الراجعة لكل طرف مع الآخر.

ومن المشكلات التي تعاني منها بعض الجامعات البلدان العربية كما يصورها (كامل ١٩٩٨) هي التركيز على التخصصات النظرية التي لا تتوافق مع احتياجات سوق العمل. ويؤكد على ذلك (مرسي ١٩٩٢) إذ يقول بأن التعليم الجامعي يفتقر إلى الربط بين التخصصات الجامعية والإحتياجات الواقعية للمجتمع من القوى العاملة وهو ما يترتب عليه ظاهرة بطالة الخريجين بصورها المتعددة أما من خلال تشغيلهم في غير تخصصاتهم أو عدم تشغيلهم لفترة طويلة. وعلى أية حال فإن من أهم العوامل التي تساهم في عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل كما يذكرها (القحطاني ١٩٩٨) هي عدم توزيع الطلاب بين التخصصات حسب متطلبات السوق ، وعدم تطوير المناهج حسب حاجة السوق ، والإعتماد على أسلوب التلقين وضعف الإعتماد على التعليم الوظيفي، وعدم تنمية القدرة على الإبداع والإبتكار. ولعل القحطاني هنا يبرز أهم نقاط الضعف في التعليم الجامعي بالبلدان العربية ويلخص ما أورده الباحث في هذا الجزء من هذه الدراسة.

لقد كانت الفقرات السابقة من هذا الجزء تهدف إلى تصوير الواقع الراهن للجامعات في البلدان العربية من منظور إعداد الكوادر البشرية، كونها الهدف الأهم وأن كانت عناصر الإعداد كثيرة بداية من قبول الطالب ومروراً بإختيار التخصص والمناهج الدراسية وتنفيذها نهاية بعمليات التقييم والتقويم ومتابعة الخريجين. إلا ان الباحث أثر ان يركز على بعض العناصر الهامة من حيث تأثيرها على جودة الخريج. وامتداداً لتصوير هذا الواقع فسيكون الجزء القادم من هذه الدراسة عن الإتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي من منظور إعداد الكوادر البشرية.

٧- الإتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي من منظور اعداد الكوادر البشرية

إن التطورات الإقتصادية والتقنية ساهمت في إحداث تغيرات كبيرة في سوق العمل العربي كالتجارة الدولية وتحرير الإقتصادات المحلية والدولية والتنقل الحر بين الأفراد

ورفوس الأموال بين مختلف أقطار العالم. كما وإن معدلات التراكم المعرفي وسرعة المتغيرات التقنية جعلت من المهام الوظيفية أكثر معرفية منها مهارية (البازعي ١٩٩٨). مما جعل الجامعات في العالم اجمع تواجه تحديات كبيرة. ومن هنا تبرز أهمية التعليم في اكتساب المعارف وتقديم التكنولوجيا ولعل الشواهد والممارسات العالمية أثبتت بأن التقدم التقني والإقتصادي يقوم على نظام تعليمي كفاء وعلى درجة عالية من الجودة. ولقد ساهمت التكنولوجيا الحديثة في اختفاء مهن وظهور مهن جديدة تتوافق مع خطوط الإنتاج المتقدمة مثل الحاسبات الآلية والليزر والإلكترونيات المتقدمة.

وتحولت متطلبات بعض المهن نتيجة لهذه المتغيرات إذ بعد أن كانت أكثر المهن تتطلب مهارات يدوية انقلب الوضع الراهن مع دخول العالم في عصر الإقتصاد المعرفي القائم على المعرفة. وأضحت العديد من وسائل الإنتاج بحاجة إلى معارف أكثر منها مهارات وأصبحت الإستخدامات اليدوية قليلة جداً. ويتوافق ذلك مع ما يذكره بدران و الدهشان (٢٠٠٠) بأن التعليم لم يعد مسألة استيعاب للماضي وتحليل الحاضر ولكن توقع سرعة التغيير وصناعة المستقبل. ونحن نبني جامعاتنا لنصنع أجيال المستقبل ولكي يحدث ذلك فإن على المتعلم أن تكون لديه رؤية مستقبلية لتداعياته ولما يحمله من مشاكل وتحديات ويتطلب ذلك إعداد جيل من الطلاب يستطيع التفكير والتعامل والتصور والتكيف مع التغيير.

ولقد ولي الزمن الذي كانت فيه الجامعات تعتقد بأنها مسنولة فقط عن إعداد الباحثين والعلماء الذين يتفرغون للعلم والمعرفة باعتبارها هدفاً في حد ذاتها. وينتظر من جامعة المستقبل أن تهدف إلى تعليم الطالب كيفية التعلم والتقويم الذاتي وإكسابه الإستقلالية والإبتكارية والقدرة على الإبداع والتحكم في التغيير والمشاركة في تنمية المجتمع والرغبة في الإستمرار في التعليم والقدرة على التجديد (جلال ١٩٩٣؛ Palmer 1997). ولكي تحقق جامعة المستقبل ذلك ينبغي التشديد على القدرات المعرفية العامة وتنمية المهارات الفردية في زمن انفجار المعرفة والمعلومات وذلك لتمكين الطالب من البحث عن كل جديد.

كل هذه التحديات وغيرها فرضت اتجاهات حديثة ومعاصرة على التعليم العالي فسي العالم نورد منها ما يتعلق مباشرة بوظيفة إعداد الكوادر البشرية حيث تركز الدراسة الحالية .. ولعلنا نقف ملياً على تعريف التعليم العالي إذ يعرف التعليم العالي المعاصر بالتعليم المتقدم والذي يشتمل على خصلتين رئيسيتين. الأولى تجاوز حدود المعرفة من خلال كسب المعارف والمهارات واستيعابها والتي تعرف هنا بنتائج البحث العلمي. الخصلة الثانية وهي المعرفة الذاتية للمتعلم والذي يعتبر جزء من التعليم العالي (Seville and Tooley 1997).

وتؤكد الدراسات التي قامت بها الجمعية الأمريكية للتدريب والتطوير ASTD (1990) على أن هناك قدرات يطلق عليها Employability competencies وهي من متطلبات الوظيفة في عصر العولمة. ولقد أوصت الجمعية بأن تدرج هذه القدرات في كافة مراحل التعليم بما فيها التعليم العالي . اما القدرات فهي :

- قدرات أساسية : الألمام باللغة الإنجليزية والحاسب الآلي
 - قدرات الإتصال : الألمام بمهارتي الإستماع والتحدث
 - قدرات فكرية : مهارات حل المشاكل - التفكير الإبداعي والنقدي .
 - قدرات تطويرية : الثقة بالنفس - الدافعية والقدرة على رسم الأهداف - التخطيط للمستقبل الوظيفي.
 - القدرة على العمل في إطار : الجماعة - القدرة على التفاوض.
 - القدرات المؤثرة - فهم هيكل سوق العمل - المشاركة في القيادة.
- في أمريكا واليابان وخاصة في الجانب الهندسي اوضحت الحاجة الى اعداد خريج فاعل او ما يطلق عليه الخريج العالمي ليتمتع بقدرات نذكر بعضها على النحو التالي..

- اتقان أكثر من لغة إذ بدأت الجامعات اليابانية في تطبيق ذلك حيث أصبحت اللغة الإنجليزية مقررأ أساسياً لطلاب كليات الهندسة. وفي الدول الأوروبية يقضي الطالب فصلاً دراسياً في دولة أخرى في الإتحاد الأوروبي.

- الألمان بآليات السوق ولا يشمل ذلك مبادئ الاقتصاد والمحاسبة فقط ولكن المفهوم الجديد للسوق العالمية.

- الحاجة إلى الإعداد الاجتماعي والإنساني وذلك لبناء شخصية مستقلة قادرة على الاعتماد على النفس وذات تفكير منطقي في معالجة المشاكل بوجه عام. وتسعى بعض الجهات إلى أفراد مقررات دراسية مستقلة لإكساب الطالب مثل هذه القدرات ويجعل منها متطلبات تخرج على الطالب اجتيازها بنجاح والمتمثلة بالاستناد والطالب في داخل الفصل خاصة في تلك الجامعات التي تتبنى مفهوم التعليم المعتمد على الأداء *performance-based education* حيث تتبنى هذه الجامعات الأسلوب التأملي أو التقييم الذاتي للطالب *Reflective approach* بحيث أنها تسمح للطالب بتقييم ما تعلمه بنفسه مع تدخل الأستاذ عند الحاجة. لذا نجد أن هذه الجامعات أو عزت لطلابها على امتلاك الحاسبات المحمولة وإعداد محفظة تعليمية *Learning Portfolio* يحفظ فيها الطالب كل تمارينه وممارساته سواء في داخل الفصل أو خارجه وواجباته المنزلية والبحثية وتقاريره لكي يتعلم منها من خلال التأمل عليها سواء بنفسه أو بمساعدة الآخرين مثل الأقران والأساتذة مع تدوينها في المحفظة الإلكترونية. إن مثل ذلك يتطابق مع ما ذكرناه في تعزيز مواصفات الخريج في عصر العولمة. وتتطلب هذه المسألة إعادة برامج السنوات الأولى في الجامعة بحيث يتمكن الطالب في مرحلة مبكرة إلى اكتساب مهارات مثل تقدير قيمة الوقت والإهتمام بالعمل الجماعي وتنمية المهارات والمواهب الشخصية والإهتمام بكل جديد في التكنولوجيا.

ولقد انتهى الزمن الذي كان فيه التعليم يهدف إلى إعداد موظفين ليقضي الإنسان طيلة حياته في وظيفة واحدة. وتشير الإحصاءات بأن ٨٠% من وظائف القرن القادم لم تتحدد مسمياتها وعلى كل فرد أن يكون جاهزاً لتحويل مساره الوظيفي. أنها لغة العلم وثورة التكنولوجيا الحديثة التي لا تعترف إلا بالتميز والجودة. وينبغي علينا أن ندرك أن المنافسة ليست على المستوى المحلي فحسب بل المستوى العالمي لأن تدفق الأفراد

والفكر سيكون حراً بين دول العالم في عصر العولمة (شحاته ٢٠٠٠). ومن هنا ينبغي ان تولي الجامعات اهتماماً وتركيزاً أكثر على نوعية الطالب واعداده الأعداد الجيد للحياة وتأهيله بالخبرات والقدرات التي تمكنه من تطوير نفسه بنفسه وملاحقة كل جديد بل وقدرته على التركيز في مجال تخصصه حتى يتمكن من عملية التدوير الوظيفي (زيتون ١٩٩٥؛ الأنصاري وآخرون ١٩٩٨).

وفي مجال التخصص الدقيق فلا بد من التوسع والاستفادة من تجارب الآخرين خاصة في بعض الجامعات البريطانية حيث تقوم المناهج على اساس الدراسات المشتركة بين عدد من المواد وعلى تنظيم مايشبه الخريطة التعليمية. ويتبع الطلاب هذا المنهج قبل المضي بالتخصص هذا بالإضافة إلى ان التخصص نفسه ليس تخصصاً دقيقاً بل هو تخصص مفتوح يتبنى التطبيقات التفصيلية ويتوقف عند المبادئ العامة اما التخصص الدقيق او التركيز فقد جعل في مرحلة تالية للمرحلة الأولى ويتشابه ذلك مع النظام الفرنسي (عز العرب وآخرون ١٩٩٨).

كما اتجهت بعض الجامعات العالمية بتبني مفهوم التعليم - المعتمد- على الأداء *Performance - based - education* وذلك لسبب بسيط وهو ان هذا المفهوم يقوم على ما ينبغي على الأستاذ تدريسه إلى ان يصل إلى ماينبغي على الطالب تعلمه. وما يميز هذا المفهوم بأنه يبدأ بتحديد مخرجات التعليم بالنسبة للطالب والأستاذ وتكون العملية واضحة عن المستهدف. اما الطالب فهو يدرك تماماً ما ينبغي عليه تعلمه وعمله كما ان سلطة التدريس تحت مظلة هذا المفهوم تنتقل من الأستاذ إلى الطالب ليكون هو محور العملية التعليمية. أما مخرجات التعليم فأن عملية تحديدها تختلف عن الأسلوب التقليدي او ما يطلق عليه الأهداف السلوكية او الخاصة أو حتى القدرات لأن هذه المخرجات تنقسم إلى مجموعة من المؤشرات والمعايير والمقاييس التي تضمن استيعاب الطالب لهذه المخرجات والتأكد من قدرته على أدائها.

وهناك ما يطلق عليه التعليم التعاوني بأنماطه الثلاثة كما تطرق لها (الأنصاري

(٢٠٠١) على النحو التالي :

١. التدريب التعاوني وهي الفترة التدريبية التي يقضيها الطالب في مواقع العمل الفعلية وعادة لا تقل عن فصل دراسي واحد بهدف تطبيق معارفه وعرض مهاراته المكتسبة.

٢. التدريب الميداني وهو ذلك الجزء العملي من المقرر الدراسي الذي يأخذه الطالب في مواقع العمل الفعلية أثناء دراسته بالجامعة.

٣. التعليم الثنائي هو المشاركة الفعلية بين الجامعة وسوق العمل في إعداد الكوادر البشرية في كافة المستويات التعليمية بهدف تعزيز عمليات التوظيف.

وتسير الجامعات في بلدان العالم المتقدم نحو بناء شراكات استراتيجية مع مؤسسات سوق العمل خاصة فيما يتعلق بما يطلق عليه نظام التعلم الثنائي *Dual learning system* والذي برزت فيه المدرسة الأكاديمية إذ يتم التعاون بين الجانبين بدء من قبول الطالب ومروراً بتصميم المناهج وتنفيذها وانتهاء بعمليات التقييم والتقويم والتطوير. ويعرف التعلم الثنائي على أنه نمط من أنماط التعليم تشترك فيه مؤسسات السوق والجامعات في تنفيذ الخطة الدراسية للطلاب لتلبية متطلبات مؤسسات السوق بهدف توظيف الخريجين حيث تتحمل مؤسسات القطاع الخاص مع الأكاديميين من الجامعات مسؤولية تصميم المناهج والإشراف على الطلاب وتقييمهم.

ومن فوائد هذا النظام والذي يقوم على مبدأ الشراكة التعليمية ما يلي :

- توفير تعليم عال مرتبط بالإحتياجات الوظيفية العملية.
- تخفيف العبء المالي على الجامعات وذلك عن طريق تحمل بعض مؤسسات القطاع الخاص جزء من التكلفة.
- تمكين الطلاب من نقل تجربتهم في مواجهة المشاكل العملية من بيئة العمل الى داخل الفصل الدراسي مما يؤدي إلى حوار بين الأساتذة والطلاب وبالتالي يعمل على تطوير المناهج .
- يساهم بشكل فعال في توظيف الخريجين.

- يساهم في الإستقرار الوظيفي للخريجين واستمرارهم في العمل من خلال مؤامة قدراتهم المكتسبة مع احتياجات الوظيفة. (Mann 1995 ; Greinet 1995 ؛ الأنصاري ٢٠٠٠)

وتظهر مثل هذه البرامج في الجامعات الأمريكية والعديد من الجامعات الأوروبية وهي عبارة عن استراتيجية أكاديمية تربط بين التعليم من داخل قاعة المحاضرات مع خارجها في مواقع العمل. ومجمله ان طالب الجامعة يقضي ساعات محددة في المحاضرات النظرية وأخرى في مؤسسات وشركات خارج الجامعة. ويكون الجزء النظري الذي يدرسه الطالب في الجامعة ذو علاقة قوية بالجزء العملي في موقع العمل الفعلي. وتحتسب الخبرات العملية كساعات معتمدة في بعض الدول وتكون اختيارية في الدول الأخرى وتهدف مثل هذه البرامج للربط بين الجانب النظري والعملي. (الأنصاري Sayal 1997، ٢٠٠١)

ويقودنا ذلك إلى تعريف خريج الجامعة الفاعل على انه الخريج المتعدد القدرات والقادر على التعلم المستمر والذي يحسن إعادة التدريب والتأهيل عدة مرات (Bachmann 1990). ولاشك ان إعداد خريجين بهذه هذه القدرات هو تحد للجامعات والتي تعني بتطوير قدرات وكفاءات الخريجين بل ومن الصعب ان نجزم بوجود برنامج محدد للوصول الى ما يطلق عليه الخريج الفاعل والعالمي *Global Graduate* فسي معظم الجامعات العربية. ولاشك بأن هذه المهمة هي من أصعب المهمات التي لا يمكن تعلمها من داخل الفصول.

٨- عولمة التعليم الجامعي في البلدان العربية : تطالعات مستقبلية

قبل ان نسرد التوصيات التي خرجت بها الدراسة الحالية علينا بداية ان نقف على حقيقة الفجوة بين واقع التعليم الجامعي في البلدان العربية من منظور إعداد الكوادر البشرية وبين الاتجاهات الحديثة ومن ثم سنطرح التوصيات المستقبلية لمحاولة تجسير هذه الفجوة.

جدول يوضح الفجوة بين واقع التعليم الجامعي في البلدان العربية

والإتجاهات الحديثة فيما يتعلق باعداد الكوادر البشرية

البلدان العربية	الإتحادات المعاصرة
- فلسفة بناء المناهج تقوم على أن الأستاذ هو محور العملية التعليمية	- تقوم فلسفة بناء المناهج على خلق بيئة تفاعلية أساسها الطالب.
أسلوب التدريس تسلطي وأحادي ويقوم على الحفظ	- تبني أسلوب التعلم التفاعلي بين الأستاذ والطالب
- التدريس هو الأداة الرئيسية لتنفيذ المناهج الدراسية.	- التعلم هو الأداء الرئيسية لتنفيذ المناهج الدراسية.
- عدم الاستفادة من توظيف التقنية في تنفيذ المناهج	- وسائل الإتصال وتقنية المعلومات الحديثة تمثل عنصراً فعالاً في تنفيذ المناهج
- التخصصات تأخذ صفة الشمولية والجمود	- التوجه إلى التخصص الدقيق والديناميكية
- تهميش قدرات الوظيفة في عصر العولمة	- التأكيد على قدرات الوظيفة في عصر العولمة
- ضعف عمليات التوجيه والإرشاد المهني	- الإهتمام بعمليات التوجيه والأرشاد المهني
- ضعف العلاقة مع سوق العمل	- خلق أنماط متعددة للتعليم التعاوني
- فصل التعليم عن التدريب	- تكامل عمليات التعليم مع التدريب

يوضح الجدول أعلاه مدى اتساع الفجوة بين واقع التعليم الجامعي في البلدان العربية والإتجاهات الحديثة من منظور الهدف الأول للتعليم الجامعي وهو إعداد الكوادر البشرية. ولتجسير هذه الفجوة فإن الباحث سيطرح بعض التوصيات التي تم استنتاجها من تحليل معلومات هذه الدراسة لعلها تشكل تصوراً مستقبلياً لعولمة التعليم الجامعي في البلدان العربية وإعداد الخريجين بما يتناسب مع متطلبات عصر العولمة.

٩- توصيات الدراسة العملية

- تبني مفهوم التعليم - المعتمد - على - الأداء - *Performance-based education*

- تصميم المناهج الدراسية على أساس التحقق من أكساب الطالب للقدرات المطلوبة من خلال تطبيق المعايير والمقاييس والمؤشرات اللازمة لذلك.
- محاولة خلق بيئة تعليمية تفاعلية وليست تدريسية في داخل الجامعات من خلال تنويع مصادر التعلم بالنسبة للطالب وعدم اقتصرها على المنهج الدراسي وأستاذ المقرر.
- اعتماد أساليب متطورة في تنفيذ المناهج الدراسية كأسلوب المتعلم التفاعلي *interactive learning* أو أسلوب التعلم التأملي *Reflective learning* مع إعطاء الطالب دوراً أكبر في عمليات التعلم.
- توظيف التقنيات الحديثة في تنفيذ المناهج الدراسية مع تشجيع تبني مفهوم التعلم المعتمد على الحاسب *Computer- based - learning* وإيجاد تطبيقات حاسوبية للمقررات الدراسية الرئيسية.
- التأكيد على التخصصات الدقيقة والتركيز في إطار التخصصات العامة بالجامعات من خلال إيجاد تخصص دقيق وتركيز يتمكن الطالب من تغييره وفق متطلبات الوظيفة التي تسند إليه ومتغيراتها.
- إدراج القدرات الوظيفية المطلوبة للوظيفة في عصر العولمة *Employability* ضمن المناهج الدراسية *Competencies*.
- تكثيف عمليات التوجيه والإرشاد المهني من خلال السنة التحضيرية والتعرف على ميول الطالب التخصصية.
- تبني مفهوم التعليم التعاوني بأنماطه المختلفة وهي التعلم الثنائي *dual learning* والتدريب التعاوني والميداني.
- إعطاء الجامعة دوراً في عملية التدريب لتصبح مكملة للتعليم.

المراجع العربية

- ابومغلي ، سميح ، وآخرون . (١٩٩٧) . قواعد التدريس في الجامعة دار الفكر ، الأردن .
- الأنصاري ، عيسى وآخرون (١٩٩٧) واقع السياسات والنظم والإجراءات المتبعة في مجال تشغيل وإنشاء نظام وطني لمعلومات سوق العمل بالقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية ندوة تشغيل العمالة الوطنية ، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الإجتماعية بدول الخليج العربية ، البحرين ، المنامة .
- الأنصاري ، عيسى . (٢٠٠٠) . التعليم التعاوني في الكلية التقنية بالدمام بين الواقع

- والإللالالل اللللل. نلولة الللرلف الللوانف. لالمة الملك فهل ، السلولة.
- الللصارف ، عفسف.(١٤١٩هـ). لور مارالل لخدمة اللللل بمؤسلال اللللف اللالف فف
لللفه الللللالل سوق العمل. اللللال اللول لعملاء مارالل لخدمة اللللل بالللالل
السلولة ، لالمة اللمام محمد بن سلول اللسلامفة ، الرفاف.
- الللصارف ، عفسف.(٢٠٠١). للرلف وللوظف الللللل للللل لسوق العمل: نللو شرالل
اسلرالللفة بفن اللللللن العام والللل. المؤتمر العربف اللالف فف الإللاله المنللة
العربفة لللللله اللللفة. اللالل.
- اللبابللن ، اللللفف.(١٩٩٨). أسس لفللف البرالل الأكالللفة فف اللللف اللالف . نلولة
اللللف اللالف : رؤؤ سفلللفة ٦٤٣-٦٦٢ الرفاف. الرللل من)
(١٩٩٨ اللللف اللالف وسوق العمل . نلولة اللللف اللالف : رؤؤ سفلللفة
١-١٢ ، الرفاف اللل (١٩٨٣).
- اللبالل ، حمد . (١٩٩٨). اللللالل اللللفة لاسلرالللفة اللللف اللالف علؤ لؤل
الللاله علؤ الللل الللللل علؤ اللللف اللالف . النلولة العلمفة لللللف وللاله
الللللف ، السلولة.
- بلران ، أبرالل (١٩٩٧) اللللف اللالف فف الللالل العربفة . سلللة اللللالل العربفة :
اللللف اللالف فف الللان العربفة السللفة والأفاق . منللى الللر العربف ، عمان.
- بلران ، شبل . الللشان . ملال . (٢٠٠٠) . اللللل فف اللللف اللالل . للال لللللعة
والنلشر واللوزف ، اللالفة
- لالار ، لكرف . (١٩٨٨) . اللالمة ولوظفلفها الإلللالفة والعلمفة فف المؤسسة اللاللفة
، الللر اللللف اللل ٢٠ ص ١٤٩ .
- لعللفف ، نعل . (١٩٩٨) . السللفة اللللفلله فف العالم العربف: اللللال والأفاق ملل الللل
العربف ، بلرول.
- للال ، الللللل.(١٩٩٣). لللل العلمفة اللللفلله فف لالمة الللللل ، مللة العلوم
اللرلولة . الملل اللول . اللل اللول . ملل اللللالل اللرلولة . لالمة اللالفة ،
اللالل.
- لمال ، محمد عالل . (٢٠٠١) . اللللف اللالف امام مللرل اللرل . مللة لالمة علمان
للعلوم واللللللفا . الملل اللللالل - اللل اللول ، ٣٧-٤٩ .
- لرب ، محمد.(١٩٩٨) . الإللاله اللاللفة.لار اللالورف العلمفة لللللر واللوزف ، عمان.

- ديولد بولدفان دالين. (١٩٧٧). مناهج البحث في التربية وعلم النفس " ترجمة محمد نوفل " مكتبة الأنجلو ، القاهرة
- رزقي ، قسمنطين. (١٩٩٨). ما العمل : حديث الى الأجيال العربية الطالعة . المستقبل العربي ، العدد ٣٤ ص ١٠ ، ص ١١٢
- الرميحي ، محمد . (١٩٨٦) . اسئلة وإجابات في المسألة التربوية . العربي ، عدد ٣٣٤ ، ص ٩ .
- زيتون ، عايش . (١٩٩٥) . أساليب التدريس الجامعي دار الشروق ، عمان .
- شحاته ، حسن . (٢٠٠١) . التعليم الجامعي والتقويم الجامعي بين النظرية والتطبيق . الدار العربية للكتاب ، القاهرة
- الصاوي ، محمد . والبستاني ، احمد ، (١٩٩٩) . دراسات في التعليم العالي المعاصر . مكتبة الفلاح ، الكويت
- القحطاني ، سالم . (١٩٩٨) . مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في السعودية . ندوة التعليم العالي : رؤى مستقبلية ، الرياض .
- كاظم . ٢ من (١٩٩٨) . دراسات في قضايا التعليم الجامعي المعاصر . المجلد الثالث عشر . مركز البحوث التربوية ، قطر .
- كامل ، عمر . (١٩٩٨) . التعليم العالي في المملكة ومشكلاته ، ندوة التعليم العالي في السعودية ، رؤية مستقبلية ، الرياض .
- محمود ، زكي بخيت . (١٩٨٦) . والتاسع ص . ب : ٦٥٠ .
- مرسي ، محمد منير . (١٩٩٢) . الإتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه . دار النهضة العربية ، القاهرة
- مطاوع ، ابراهيم . (١٩٨٢) . التخطيط للتعليم العالي . دار الشروق ، جدة .
- عز العرب ، محمد وآخرون . (١٩٩٨) . رؤى مستقبلية للتعليم العالي الهندسي . ندوة التعليم العالي الرياض .

المراجع الإنجليزية

- American Society for training and Development ASTD. 1990.
- Bachmann, A. (1990). Global competitiveness with an engineering and technology management . Focus IEEE- 313-410
- Cohen L, and Manion L.(1980). Research methods in education.London: Groom Helm.

- Findings and insights from twenty year of research. San Francisco, jossey-bass
- Greinert , W. (1998). The dual system of vocational and education and training in the federal republic of Germany.
- Mann , R . (1995) The Dual system in post- secondary education Ministeum fur wissenschaft UND Forschung .
- Palmer , P .(1 997). The heart of a teacher identity and integrity in teaching change 15-21
- Pascare lla, E.and Terenzini, p.(1991). How college affects students :
- Sayal , B . (1987) Higher education and employment: on intermediate comparative analysis . Falmer Press.
- Seville , A and Tooley .T.(1997). The debate on higher educatisin challanging the assumptions . IEA studies in education in , no,5. IAE,UK